



منظمة أمريكيون من أجل الديمقراطية تدين بشدة اعتقال ناصر بن غيث
25 أغسطس 2015 -

منظمة أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين تدين بشدة اعتقال الدكتور ناصر بن غيث، أستاذ الاقتصاد الإماراتي والأكاديمية البارزة. أعتقلت قوات أمن دولة الإمارات العربية المتحدة بن غيث في 18 آب، بعد تغريداته الأخيرة عن مصر. مضى أسبوع من الاعتقال، وما زالت الحكومة تتكتم عن كشف مكان وجوده، ولا يزال 00 في خطر التعرض للتعذيب وسوء المعاملة.

هذه ليست المرة الأولى التي تقوم فيها الأجهزة الأمنية الإماراتية بأعتقال الدكتور بن غيث. حيث أن في أبريل 2011، قام ضباط أمن الدولة بأعتقال بن غيث وأربعة نشطاء آخرين بعد أن طلبوا من الرئيس تقديم انتخابات مباشرة ومنح البرلمان أصلاحات تشريعية أكثر. حولت الحكومة مجموعة من النشطاء أمام المحكمة الاتحادية العليا بتهمة إهانة القيادة العليا في البلاد وتهديد الأمن القومي، وحكمت في نهاية المطاف على النشطاء بالسجن تراوح الفترة ما بين سنتين وثلاث سنوات وفي 27 نوفمبر 2011، منح الرئيس جميع النشطاء الخمسة العفو.

بعد وقت قصير من الإفراج عن الدكتور بن غيث، رفعت الحكومة مرة أخرى جهودها لسحق المعارضة. وفي مارس عام 2012، بدأت السلطات بالاعتقالات وأعتقلت النشطاء الذين كانوا قد دعوا لإجراء إصلاحات سياسية في عام 2011. حيث أعتلت موجة الاعتقالات التي بلغت ذروتها وتم احتجاز 94 شخصا، بمن فيهم المدافعون عن حقوق الإنسان والمحامين والقضاة والأكاديميين والمسؤولين الحكوميين السابقين. 94 معتقل تعرضوا لسوء المعاملة والتعذيب أثناء الاحتجاز قبل محاكمتهم، حيث قامت السلطات بمحاكمة جماعية فشلت في الوفاء بالمعايير الدولية التي تفتقر للمحاكمة العادلة. أدانت الحكومة 69 من 94 مدعى عليهم، وبقي بالسجن 61 ناشط من ضمنهم محمد الركن، وهو أحد المتهمين المدانين، والذي يشغل منصب محامي الدكتور ناصر بن غيث ومن المتهمين معه في عام 2011.

"، وقال حسين عبد الله، المدير التنفيذي لمنظمة أمريكيون من أجل الديمقراطية "أن المعتقلون في دولة الإمارات العربية المتحدة عانوا من سوء المعاملة والتعذيب أثناء الاحتجاز السابق للمحاكمة، وأضاف ان "المشاكل لهؤلاء النشطاء تبدأ عند إلقاء القبض عليهم وكثير من الأحيان -أثناء احتجازهم - يتم عزلهم عن العالم الخارجي في منشآت سرية . . وعدم وجود معلومات عن مكان الدكتور بن غيث الحالية يشكل مصدر قلق كبير نظرا لسجل الماضي من انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بالاحتجاز في دولة الإمارات العربية المتحدة."

إعادة اعتقال الدكتور بن غيث مثال آخر على الانتهاكات المتزايدة في دولة الإمارات العربية المتحدة وأخذها إجراءات صارمة على حرية التعبير. تمكن قوانين دولة الإمارات العربية المتحدة السلطات على اضطهاد النشطاء مع الإفلات من العقاب. فالمادة 176 من قانون العقوبات لدولة الإمارات تعتبر إهانة كبار المسؤولين علنا جريمة وتنص على عقوبات بالسجن تصل إلى خمس سنوات لمن يهين الرئيس. 2014 أستخدم قانون مكافحة الإرهاب تعريفا غامضا للإرهاب لتجريم حرية التعبير، وتوفير عقوبات شديدة لإعلان "المعارضة للدولة"، تصريح "غير الولاء لقيادتها"، و "المساس بالوحدة الوطنية". وبالإضافة إلى ذلك وقد استخدمت السلطات مؤخرا 2012 قانون جرائم الإنترنت في البلاد، والتي تجرم انتقاد الدولة، عن طريق الانترنت تؤدي إلى اعتقال وإدانة أولئك الذين يدافعون من أجل الأفراج عن المعتقلين السياسيين.

في عام 2013، أدانت الحكومة عددا من الناس انتهاكهم للقانون الإلكتروني عن طريق تبادل دعمهم على الانترنت ل69 شخصا أدانوا 94 شخص في المحاكمة. فبراير 2015 شهدت أخر اعتقال حيث قامت قوات الأمن بأعتقال ثلاث شقيقات، والدكتور عيسى آل السويدي، بعد تفعيل حملة على موقع التواصل الاجتماعي تويتر من أجل إطلاق سراح أخيه. أعتقال ناصر بن غيث لا يأتي بمعزل؛ أنها تنطلق من حملة منظمة ضد أولئك الذين يتجرأون على الانخراط في النشاط العام.

ندعو حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة:

• الأفراج عن الدكتور ناصر بن غيث وإسقاط جميع التهم الموجهة إليه، وجميع سجناء الرأي الآخرين المحتجزين بتهم تتعلق بحرية التعبير.

• احترام حقهم في حرية التعبير والتجمع وضمن أن القوانين لا تحد دون داع هذه الحقوق؛

• وقف الأعمال الانتقامية ضد الأفراد الذين يمارسون حقهم في حرية التعبير التي كفلها الإعلان العالمي؛

• التأكد من الضمانات القانونية لاستيفاء المعتقلين.



على الأمم المتحدة أن:

- ارسال نداء عاجلا إلى حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة من أجل التأكد عن مكان وجود الدكتور بن غيث وضمان احترام حقوق الإنسان كي لا تحدث انتهاكات إضافية أثناء وجوده في الاحتجاز؛
- دعوة حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة لأطلاق سراح الدكتور بن غيث وإسقاط جميع التهم الموجهة إليه.
- الضغط على حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة لوقف المضايقات التي يتعرض لها النشطاء.
- التحقيق في ظروف الاعتقالات في دولة الإمارات العربية المتحدة.

على الولايات المتحدة أن:

- إدانة استمرار حبس النشطاء في دولة الإمارات العربية المتحدة، وندعو للإفراج عن السجناء المدانين بتهم تتعلق بحرية التعبير